

تحاليل جسور

الفهرس		التقديم
ص.1	التقديم	دخلت تونس مع الثورة في عملية انتقال سياسي وهي تعيش بذلك و بدون أدنى شك مرحلة مفصلية من وجودها. وليست هي البلد الوحيد الذي يعيش تجربة كهذه والتي نعرف أنها فترة هشاشة كبيرة و في نفس الوقت فترة آمال كبيرة.
ص.1	تشابك القضايا والمسؤولية الخاصة للرؤساء الثلاثة	تخبرنا هذه التجارب الماضية أن انتقالا يدار بإحكام يمكن أن يؤدي إلى قفزة نوعية على كل المستويات (اقتصادي..اجتماعي..و ثقافي) وعلى العكس فإن الانتقال حين يدار بطريقة سيئة يمكن أن يؤدي إلى يأس الرأي العام مما يمكن أن يغذي انحرافا شعوبيا أو يثير عودة الاستبداد. إلا أن تونس تمرّ بمرحلة ترحّ خطيرة ومستمرة فهي لا تتقدم بما فيه الكفاية مقارنة بطموحاتها وإمكاناتها. فالبلاد لم تتمكن بعد من التخلص من النماذج القديمة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى السياسي والحوكمة.
ص.2	من أجل إجابات واضحة وشجاعة على "المعادلة التونسية" في إطار مؤسسي	ويوسع هذا الانسداد الفجوة الاجتماعية ويؤجج

1) تشابك القضايا والمسؤولية الخاصة للرؤساء الثلاثة

تتعدّد زوايا قراءة هذا الوضع المعقد وتختلف في وسائل الإعلام و في مصادر التحليل الأخرى. لكننا سنركّز على زاوية مهمة هي : "المسؤولية الخاصة للمسؤولين الأوائل الثلاثة للدولة". يتضح لنا أكثر فأكثر أن الفاعلين السياسيين الرئيسيين في البلاد لم يرتقوا إلى المستوى الذي يقتضيه الوضع وليس لديهم في أحسن الأحوال وسائل لحل الأزمة، وفي أسوأ الأحوال الإرادة لإبلائها الأهمية اللازمة، إذا لم يكونوا هم المحرضين السلبيين أو النشيطين على اندلاعها. إن الرؤساء الثلاثة هم المسؤولون الأساسيون عن هذا الوضع بسبب أهمية الأدوار التي يشغلونها. وهم المذنبون الأولون بسبب غموض مواقفهم.

1- رئيس الجمهورية:

يأتي الغموض بشكل رئيسي من حقيقة أنه ظلّ يتناوب وفقا للأحداث على جبهتين: المرشح المناهض للمنظومة القائمة الذي يشكك في كل شيء بدءا من الدستور الحالي، و الرئيس الضامن للدستور و الذي يذكّر بالدور المتميز الذي يمنحه له هذا الأخير.

في ما أبعد من تطوّرات الأزمة الحالية وتحليلها يتعيّن أن نتساءل عن معادلة الزمن السياسي والتاريخي الذي تحدثت فيه. هل هذه مرحلة من بين مراحل أخرى من المسار الثوري للبلاد تبرز فيها الحاجة إلى تجديد النخب السياسية وتجديد الحوكمة بعد أن قطعنا مراحل وضع النصوص والتداول على السلطة؟ أم أنها أزمة مماثلة لتلك التي عاشتها بلدان عدّة والتي عانت جميعها من ثقل العبء الناتج عن تسارع الاضطرابات في العالم والدخول المدوّي لأشكال جديدة من الشعبوية مقترنة بالتطوّر الكبير لتقنيات المعلومات وانتشار وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية؟ أم أنّها صراع متكرّر وتافه على السلطة، تصادم تافه آخر بين كبرياء السياسيين المتهافتين على السلطة؟

ربّما يكون كل ذلك في نفس الوقت وعلى الأرجح أنّ العديد من زوايا القراءة تكمل بعضها البعض. وعلى أيّة حال، هناك تشابك في الأزمة الحالية بين القضايا الدولية والإقليمية والوطنية والحزبية و الأيديولوجية، ناهيك عن الصراع المستمرّ على السلطة والمشاكل الصحية الجديدة أو غيرها التي تلتحم بالإشكاليات المطروحة فتضخّم صداها وتقوّي تشابكها.

أن يثبت أنه يحترم روح الجمهورية والديمقراطية التي تنطبق على الجميع.

عليه الامتناع عن الدمج بين الوظيفتين لأن ذلك يدفعه إلى التعدي على صلاحيات رئيس الجمهورية خاصة في مجال السياسة الخارجية و كذلك تلك الرّاجعة لرئيس الحكومة.

3- رئيس الحكومة:

نلاحظ غموضا في ما يتعلّق به هو أيضا. فنقلبه بين موقفين، موقف رئيس الحكومة وموقف الوزير الأول، هو أيضا مضرّ بالبلاد

يجب أن ينهي هذا الغموض وذلك باضطلاع الصريح بالوظيفة الموكلة إليه بموجب الدستور والتي تجعل منه رئيس الأغلبية وأول مسؤول يقود عمل الحكومة ويتحمّل مسؤولياته أمام البرلمان كرئيس للحكومة. عليه كذلك أن يدافع عن صلاحياته ضدّ التعدي المتواصل الذي يمارسه عليها رئيس الجمهورية.

إنّ محافظة الرؤساء الثلاثة على هذا الغموض لاعتبارات تكتيكية وسياسية تعكس صورة سلبية، صورة من تنقصه بشكل جلي الشجاعة السياسية اللازمة لتحمل مسؤولية خيارات واضحة. وبذلك يكونون ثلاثتهم مسؤولين مباشرة عن دفع البلاد إلى مناطق المخاطر الكبرى.

فمن خلال غموضهم يقوّضون سلطة الدولة ويضعفون منزلة الدستور ومؤسساته و يجعلون قراءة الرأي العام لحالة البلاد أكثر ضبابية وأقل مفهوميّة ممّا يغدّي رفض السياسة بشكل عام.

عليه أن يقطع مع هذا الغموض وذلك بأن يبادر في ظلّ الإطار الدستوري القائم، إلى اقتراح رؤية وأفكار متماسكة في اتجاه ما يراه من تغييرات. وبصرف النظر عن المحتوى، فإنّه من الأكيد أن تكون هذه المقترحات مبلورة بوضوح حتى لو كانت متعارضة مع نص وروح الدستور. فالمطلوب منه أن يتحمّل مسؤوليته ويعبّر عن موقفه بشجاعة وأن يشرح لنا بوضوح رؤيته و يقنعنا أنّ لديه وسائل التغيير الذي يريد إحداثه.

يجب أن ينتهي هذا الغموض مرّة واحدة وبشكل نهائي وذلك بأن يلعب دوره الدستوري كرئيس لكل التونسيين ويدافع بوضوح عن الدستور والمؤسسات وأن يحترم أدوار، وحدود و صلاحيات كل مؤسسة لا سيّما تلك المتعلّقة بمؤسسات الرئاسة و البرلمان و الحكومة. كما يقتضي إنهاء الغموض أن يتوقّف في خطابه وأفعاله عن تحريض التونسيين بشكل خطير ضدّ بعضهم البعض.

2- رئيس مجلس النواب:

يبقى هو بدوره على الغموض بنتاوبه على وضعيتين. وهو أمر مضرّ بالبلاد.

ينبع هذا الغموض من الخلط بين مسؤوليته كرئيس للبرلمان و مسؤوليته كزعيم لحزب.

عليه أن يقطع مع هذا الغموض بأن يلعب دوره كرئيس لمجلس نواب الشعب بعيدا عن كل مواطن اللبس وكما تقتضيه روح الجمهورية. فبصفته رئيس مؤسسة تحتل موقعا مركزيا في الصّرح الديمقراطي عليه

2) من أجل إجابات واضحة وشجاعة على "المعادلة التونسية" في إطار مؤسسي

كيف نتصدى للتحديات المعلومة للبلاد وهي:

* تصميم نموذج اقتصادي أكثر مساواة،

* إصلاح الدولة،

* إنشاء المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المحكمة الدستورية،

* تعزيز سيادتنا خاصة من خلال تماسك توجّهات سياستنا الخارجية.

كل ذلك تحت إكراه التهديدات المتمثلة في المحاولات الداخلية والخارجية لزعزعة الاستقرار، البيئة الجيوسياسية غير المستقرّة والمحفوفة بالغموض، الإرهاب والتهديدات الصحية و البيئية...

لذلك فإنّه من الضروري إعادة صياغة المعادلة التونسية والتوقّف عن الاكتفاء بالتركيز على الإكراهات دون غيرها وتحويلها إلى تحديات يجب مواجهتها في حد ذاتها مع تأجيل مواجهة التحديات الحقيقية إلى أجل غير مسمى بسبب عدم الكفاءة وعدم وجود رؤية.

إدراج النقاش الوطني في إطار مؤسسي:

في هذه الأوقات المفعمة بالشكوك والأزمات، من المهمّ التذكير بالغرض من المؤسسات وما الذي تسمح به وما الذي تجنّبنا إياه:

* ضمان تمثيل مختلف مكونات الشعب،

* ضمان المشاركة الشاملة لمختلف فئات المواطنين،

* حصر الجدل والخلافات في فضاء سياسي،

* أن تكون هذه المؤسسات قبل كل شيء مساحات للتبادل وللمشاحنات "المتحضّرة"،

* أن تكون وسيلة لامتناصص الصّدّات...

إنّ تواصل التشبّث بهذه المواقف والرسومات التكتيكية سينتهي إلى جعلها مهيكلة للمشهد السياسي الذي سيضيق لأنه سيصبح محشورا في زاوية سياسية بحتة، ويكون بالتالي بعيدا عن كل أشكال النقاش السياسي الهادئ والبناء بشأن قضايا مهمّة للغاية مثل الإنسداد السياسي وعلاقته بالنظام السياسي والدستور، التّدخل الخارجي والمؤامرات ضدّ الديمقراطية التونسية، الموقف فيما يتعلّق بالصراع الليبي، المؤامرات الداخلية التي تلجأ إلى الشارع والفوضى، النقاش حول الشرعية مقابل المشروعية وقبل كل شيء كيفية تلبية إنتظارات التونسيين.

وللقيام بذلك يجب استيفاء شرطين :

1- تقديم إجابات واضحة وشجاعة "للمعادلة التونسية" بعيدا عن المناورات السياسية غير المسؤولة،

2- إدراج النقاش الوطني في إطار مؤسسي.

المعادلة التونسية : العودة إلى الأساس:

لنتخلص من منطق الرسائل والمفاهيم والروايات التي تندرج ضمن صراع على السلطة دون رؤية وفي تلاعب سياسي بالرأي العام وخاصة لإعادة خلق الأمل، علينا أن ننخرط في أسرع وقت ممكن في نقاش حقيقي وهادئ حول الرؤى والأفكار ذاتها.

فمن المشروع أن ينتظر الرأي العام من المسؤولين في البلاد ومن الطبقة السياسية بشكل عام إجابات واضحة على المعادلة التونسية التي يجب أن تنطلق من الحقائق التاريخية والجغرافية والديمقراطية وغيرها للبلاد والتي لا يمكن أن تتمحور إلا حول "الاستجابة للتحديات رغم الإكراهات"

بصورة أدقّ:

وبالتالي فإن مبدأ المسؤولية يفرض ألا نلهو بإشعال النار لأنَّ البلد والمؤسسات - كل المؤسسات- يمكن أن يتجاوزها حريق الشارع. ومن المناسب أن نقلق لأننا نتعامل مع عدد كبير من " السحرة عديمي المهارة " الذين لا يعرفون أن اللجوء إلى الشارع في مثل هكذا سياقات هو بمثابة حرب نعرف كيف نشعلها ولكننا لن نعرف أبدا متى وكيف نطفئها.

فمن الضروري أن تستمع المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا إلى الشارع وتسمع شكاويه وتدمجها في برامجها وخططها الاتصالية. فهذا من مقتضيات تعزيز مشروعية هذه المؤسسات. لكن أن تعمد مؤسسات إلى التلاعب بتحركات الشارع أو التحريض عليها فهي ممارسة خطيرة للغاية في الديمقراطية. فهذه الأفعال لا تعزز شرعية المؤسسات ولكنها على العكس تهدد بتقويضها.